Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of the European Neighborhood Policy on Jordan Economically, Politically and Security (2004-2021)

Walaa Ali Dardour[1*], Kheir Salem Diabat[2]

[1] Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.

[2] Department of International Affairs, College of Arts & Sciences, Qatar University, Qatar.

Received: 20/7/2022
Revised: 20/12/2022
Accepted: 30/01/2023
Published: 30/1/2024

* *Corresponding author:*
walaaaldardour1995@gmail.com

Citation: Dardour, W. A., & Diabat, K. S. (2024). The Impact of the European Neighborhood Policy on Jordan Economically, Politically and Security (2004-2021). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 358–372.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i1.1433

Abstract

Objectives: The study seeks to investigate the extent of Jordanian-European cooperation within the framework of the "European Neighborhood Policy" (ENP), which emanate from the Euro-Mediterranean Partnership (Barcelona) 1995, with the aim of developing a partnership with neighboring countries and establishing a prosperous, more secure, and stable region.

Methods: The study analyzed the agreement and evaluated its outputs in the light of the interests achieved for the two parties, by focusing on the national interest approach, and the institutional (legal) approach to determine the behaviors and outputs of the (ENP).

Results: Despite the European Union's financial support to Jordan for Neighborhood Policy objectives, the outcomes were not significantly positive. Jordan implemented various programs and reform plans, but the national debt increased to 92.4% of the GDP in 2019. Trade with the EU did not improve, resulting in a 2021 trade deficit of 2,900 million euros. Politically, limited partnership results were observed, with Jordan ranking 118th in the 2020 Democracy Index and 58th in the Corruption Perceptions Index. The Journalism and Independence Index placed Jordan at 129 out of 180 countries in 2021.

Conclusions: The (ENP) developed some aspects of the Jordanian-European partnership and did not have an actual and concrete impact, but it remains within the framework of the Jordanian-European interest, and therefore it must continue to develop some of its aspects in an actual and serious manner so that the two parties can achieve fruitful cooperation within its framework.

Keywords: European neighborhood policy, Euro-Mediterranean partnership, Jordanian-European relations, Jordan, European Union.

أثر سياسة الجوار الأوروبي في الأردن اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا (2004-2021)

ولاء علي دردور[1*]، خير سالم ذيابات[2]

[1] قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

[2] قسم الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر.

ملخّص

الأهداف: تسعى الدراسة إلى البحث في مدى التعاون الأردني ـ الأوروبي في إطار "سياسة الجوار الأوروبي" (ENP) المنبثقة عن الشراكة الأورو متوسطية (برشلونة) 1995 بهدف تطوير الشراكة مع دول الجوار وإقامة منطقة مزدهرة أكثر أمنًا واستقرارًا.

المنهجية: قامت الدراسة بتحليل الاتفاقية وتقييم مخرجاتها في ضوء ما تحقق من مصالح للطرفين، وذلك بالتركيز على منهج المصلحة الوطنية، والمنهج المؤسسي (القانوني) لتحديد سلوكات ومخرجات سياسة الجوار الأوروبي (ENP).

النتائج: على الرغم من الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للأردن لأهداف سياسة الجوار ، إلا أن النتائج لم تكن إيجابية بشكل كبير. نفذ الأردن برامج وخطط إصلاحية مختلفة ، لكن الدين الوطني ارتفع إلى 92.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. لم تتحسن التجارة مع الاتحاد الأوروبي ، مما أدى إلى عجز تجاري لعام 2021 بلغ 2900 مليون يورو. من الناحية السياسية ، لوحظت نتائج شراكة محدودة ، حيث احتل الأردن المرتبة 118 في مؤشر الديمقراطية لعام 2020 والمرتبة 58 في مؤشر مدركات الفساد. وضع مؤشر الصحافة والاستقلال الأردن في المرتبة 129 من أصل 180 دولة في عام 2021.

الخلاصة: طورت سياسة الجوار (ENP) بعض الجوانب من الشراكة الأردنية_ الأوروبية ولم تحدث تأثيرًا فعليًا وملموسًا، لكنها تبقى في إطار المصلحة الأردنية- الأوروبية، وبالتالي لابدَّ من استمرارها لتطوير بعض جوانبها على نحو فعليّ وجاد حتى يستطيع الطرفان تحقيق تعاون مثمر في إطارها.

الكلمات الدالة: سياسة الجوار الأوروبي، الشراكة الأورو متوسطية، العلاقات الأردنية الأوروبية، الأردن، الاتحاد الأوروبي.

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

إن المنافسة الاوروبية للزعامة الأمريكية في ظل التحولات الدولية والاقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة كانت دافعًا قويًا لبروز الدور الأوروبي على المستوى الدولي، وأصبحت التطلعات للارتباط بدول البحر المتوسط _ باعتبارها مناطق استراتيجية _ مجالًا مباشرًا للنشاط والاهتمام الأوروبي، وهذا ما ترجم في مؤتمر "برشلونة" في عام 1995.

وامتدادًا لمضمون تلك الشراكة الأورو متوسطية سعى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في طياته 27 دوله إلى توثيق علاقاته مع دول الجوار الأوروبي من خلال ما يُسمّى "بسياسة الجوار الأوروبية" (ENP) في عام 2004، التي تتمحور حول هدف بناء مصالح مشتركة مع الدول مجاورة ارتكازًا على تعزيز أطر التعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ونظرًا إلى الموقع الجغرافي المؤثر، شغلت المملكة الأردنية الهاشمية حيزًا واسعًا من أجندة توجهات السياسة الاوروبية للجوار بأبعادها المختلفة؛ بهدف وضع برنامج تعاون ثنائي لتطوير خطط عمل مشتركة تنعكس على طبيعة العلاقة المشتركة التي تجمع الاتحاد الأوروبي بالأردن.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تُعَدُّ هذه الدراسة مرجعًا علميًا للباحث والمهتم في السياسات الخارجية وسياسات الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص؛ لما توفره من معلومات عن توجه الاتحاد الأوروبي تجاه دول مجاورة؛ ممّا يساعد في تقديم اسهام معرفيٍّ مهم للإحاطة بمظاهر وآليات ودوافع تلك السياسة، وانعكاساتها على دول الجوار "الدولة الاردنية كدراسة حالة" وصولا إلى نتائج علمية.
- **الأهمية العملية:** حيث توفر الدراسة للباحثين وصناع القرار السياسي معلومات عن ما يسمى بـ" سياسة الجوار الاوروبي " وتقدم نتائج ومقترحات حالية ومستقبلية من شأنها أن تسهم في معالجة ثغرات جرى إغفالها ولم تستغل في إطار الشراكة الأوروبية_ الاردنية، كما يمكن لهذه الدراسة أن تفضي إلى فهم أبعاد هذه الشراكة؛ وبالتالي تزود المهتمين بالشأن الدولي بتجربة رائدة في مجال تنمية العلاقات الثنائية بين طرفين ينتميان إلى حضارتين مختلفتين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تأتي اشكالية هذه الدراسة في محاولة للتركيز على أبعاد العلاقة الأوروبية -الأردنية في إطار سياسة "الجوار الأوروبي"، وعليه فقد أمكن صياغة التساؤل الرئيس التالي:

"ما هي أهم نتائج العلاقة الأوروبية -الأردنية في إطار سياسة الجوار الأوروبي ضمن ابعادها الاقتصادية والسياسية والامنية؟"

وينبثق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو موقع الأردن من سياسة الجوار الأوروبي؟
- ما دور المؤسسات والأدوات المالية الأوروبية في مساندة الاردن اقتصاديًا وما هو حجم الدعم المالي المقدم في إطار (ENP)؟
- ما هي أهم القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية المطروحة في إطار هذه السياسة؟
- ما هي أهم التصورات لتطور العلاقة الأردنية _ الأوروبية في إطار سياسة الجوار الاوروبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسار سير العلاقة بين الاردن والاتحاد الأوروبي ضمن إطار "سياسة الجوار" حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة آليات ومظاهر ودوافع سياسة الجوار الأوروبي.
- تعرُّف أبعاد العلاقة بين الأردن والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار.
- إلقاء الضوء على الآليات والمؤسسات المالية الأوروبية المانحة ودورها في تنمية الاقتصاد الأردني، وحجم الدعم المالي المقدم في إطار (ENP).
- البحث في أوجه وعلاقات التعاون الثنائي بين الجانبين الاردني _ الاوروبي تجاه قضايا مشتركة.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية مركزية مفادها "وجود علاقة ارتباطية بين سياسة الجوار الأوروبي (متغير مستقل) وبين تطور الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية في العلاقة الأردنية -الأوروبية (متغير تابع)".

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** المملكة الأردنية الهاشمية، دول الاتحاد الأوروبي.
- **الحدود الزمانية:** تبدأ الدراسة منذ عام ٢٠٠٤ كبداية لإطلاق سياسة "الجوار الاوروبي " من قبل الاتحاد الأوروبي إلى عام ٢٠٢١ كنهاية لفترة الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** "سياسة الجوار الأوروبي" كمتغير مستقل، أثر السياسة اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا في الأردن كمتغير تابع.

منهجية الدراسة: قامت الدراسة على توظيف المناهج الآتية:

- **منهج المصلحة الوطنية:** لدراسة الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية وعملية إدارة وتوجيه هذه السياسة وفهم التفاعلات السياسية المختلفة للدولة في إطار علاقتها مع الآخرين؛ حيث ان الدولة تبحث وراء مصالحها في إدارتها لسياستها الخارجية وكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء بإقامة شراكة ومفهوم تحالف يجمعهم؛ وذلك لتحقيق ابعاد سياسية واقتصادية من توسيع التجارة والاستثمارات الخارجية وغيرها، وأخرى أمنية فالأساس هو بقاء الدولة والمحافظة على أمنها واستقرارها، وذلك على اعتبار أن الهدف النهائي للسياسة الخارجية لأي دولة هو تحقيق "المصلحة الوطنية" فالأخيرة هي قوة دافعة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول.
- **المنهج المؤسسي (القانوني):** الدولة هي وحدة التحليل لكونها تضم مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة والسلوك السياسي، فتم دراسة الظاهرة من خلال التركيز على النصوص والوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الرسمية المختلفة وتوظيفها في الدراسة لتبيان تلك المؤسسات وطبيعتها وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها والقرارات الرسمية التي تصدر عنها فالمرجع في ذلك النصوص والوثائق الرسمية وذلك لتحديد السلوكات ومخرجات السياسة.

مفاهيم الدراسة:

"الاتحاد الأوروبي European Union": منظمة إقليمية اوروبية تأسست بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992، التي تتخذ من بروكسل مقرًا لها وتضم في عضويتها (٢٨) دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويعرّف بأنَّه تكتل سياسي واقتصادي أوروبي يلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقوي دول أوروبا في العالم ويتخذ العاصمة البلجيكية بروكسل مقرًا دائمًا لأمانته العامة _ المفوضية الأوروبية ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرًا لبرلمانه الأوروبي. (شلبي،2016)

"سياسة الجوار الأوروبي European Neighborhood Policy (ENP)": سياسة بدأ العمل بها عام 2004 تهدف إلى دعم فرص التعاون بين الاتحاد والدول الواقعة على حدوده ودفع سبل الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول وذلك للحيلولة دون نشوء انقسامات وخلافات مستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. (EU Neighbours بوابة الجوار الاوروبي)

الدراسات السابقة:

لعل أهم الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع هي:

- **دراسة محمد الصديق (2021) بعنوان: سياسة الجوار الأوروبي: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي: دراسة جيوبوليتيكة.**

تهدف إلى دراسة سياسة الجوار الأوروبي كمقاربة مدنية وأثرها في بناء المجال الحيوي الأوروبي لعالم ما بعد الحرب الباردة بناء على تحليل جيوسياسي نقدي، وذلك من خلال تبيان أهمية المتغيرات الجيوسياسية للتخوم الأوروبية وتأثيرها على تفعيل الدور الدولي الأوروبي. لتنتهي الدراسة عند نموذج المثلث الاستراتيجي لتحليل التوجه المعياري للدور الدولي الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبي عبر مفهوم التعمق.

- **دراسة محمد الروسان (2020) بعنوان: الرؤية السياسية والأمنية والثقافية الأوروبية والعربية للشراكة الأورو متوسطية.**

تشير الدراسة لمسار الشراكة الأورو متوسطية بتتبع بعديها السياسي والأمني، والثقافي الاجتماعي بالتركيز على الرؤيتين: الأوروبية والعربية ومدى التوافق والاختلاف وانعكاسها على اهداف الشراكة. وخلصت الدراسة الى ان الشراكة لم تحقق نجاحاتها السياسية والثقافية المرجوة، بفعل أولوية قضايا الأمن والهجرة المقلقة لأوروبا. لذلك فان الدراسة ترى في السيناريو الذي يرجح تفعيل دور الاتحاد الأوروبي ككتلة دولية واحدة، بتفعيل دوره لتنفيذ القرارات الأممية عمليا، خاصة لحل الصراع العربي_ الإسرائيلي وقضايا الربيع العربي، وبذلك يتحقق الهدف السياسي والأمني للشراكة ببناء منطقة مستقرة باعتماد مفهوم "الامن الشامل" في قضايا السلام والامن والهجرة.

- **دراسة عزت قناوي (2020) بعنوان: الاثار الاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوروبية_ العربية.**

تهدف الدراسة إلى تعرُّف أهمية المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي هيأت المناخ لطرح فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية بصفة عامة والشراكة الأوروبية_ العربية بصفة خاصة مع بيان المحاور والأهداف الأساسية لهذه الشراكة. وتهدف إلى تحليل اهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الشراكة الأوروبية_ العربية. وتوصلت الى ان هذه الشراكة ليست في مصلحة الدول العربية بسبب الاختلاف الكبير في الجوانب الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية بين الشريكين الأوروبي والعربي.

- **دراسة مصطفى الفهداوي (2017) بعنوان: أثر المبادلات التجارية بين الاردن ودول الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الاردني.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التبادل التجاري بين الاردن ودول الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الاردني ممثلًا في الصادرات والمستوردات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للتبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في الصادرات والمستوردات.

- **دراسة معن الريس (2014) بعنوان: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص**

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي يتَّبعها في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، وتعرُّف المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، والكشف عن الفرص التي يمكن أن يحققها الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي.

- **دراسة Lidia Kamyshova (2012) بعنوان:**

Perspectives on the Jordan–European Union relationships in the new political and economic contexts (1993-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أنَّ الاتحاد الأوروبي يتابع مصالحه الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، وأنَّ هذه المتابعة مخبأة وراء دعاية الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وأنَّ مساعدات الاتحاد الأوروبي ساعدت على نحو مباشر في الحفاظ على الوضع الراهن في الأردن وضمان المصالح الأمنية للاتحاد.

- **دراسة عمر الحمداني (2011) بعنوان: الأبعاد الاستراتيجية الأوروبية في الشراكة الأورو متوسطية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الاستراتيجية للشراكة الأورو متوسطية والوقوف على حقيقة مشروع الشراكة الأورو متوسطية والأهداف التي ترجوها أوروبا منه في المحاور السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ انعدام التوازن بين أطراف الشراكة كان أحد العوامل الرئيسية لتعثر مسيرة برشلونة، وهي السمة التي لم تتغير مع المشروع الجديد، فلا يوجد طرف عربي قوي ومتوازن.

- **دراسة محمد الحيارى (2009) بعنوان:**

The political dimension of international assistance: the EU-Jordan as a case study

تقدم دراسة حول مساعدات الاتحاد الأوروبي المقدمة إلى الأردن خلال الفترة 1995-2005. وتسعى إلى تحليل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، وتقييم آثارها وانعكاساتها على التنمية السياسية في البلدان المستقبلة مع إعطاء مثال على الاتحاد الأوروبي والأردن كدراسة حالة. وقدمت الدراسة معلومات عامة حول المساعدات الخارجية، وأعطت خلفية تاريخية حول العلاقات العربية الأوروبية وكذلك العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

- **دراسة محمد النو افلة (2007) بعنوان: أثر معاهدة السلام _الاسرائيلية في علاقات الاردن مع الاتحاد الأوروبي من ناحية سياسية و اقتصادية.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل في علاقات الاردن مع الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القروض والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي "لسياسة الجوار الأوروبية" (ENP): الدو افع والاهداف

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي على مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية بسبب الأهمية الاستراتيجية للمتوسط حيث بلور الشراكة في مؤتمر "برشلونة" تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، فكان المؤتمر بمثابة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطية، وأسس لشراكات أخرى تبعته امتدت إلى "سياسة الجوار الأوروبي" في عام 2004 التي تستند إلى الأركان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت في مؤتمر برشلونة مع تدارك الثغرات والنقائص. (Sieglinde et al., 2015)

وبالاعتماد على نص المادة 8 (1) من معاهدة الاتحاد الأوروبي:

"ينبغي على الاتحاد تطوير علاقة خاصة مع دول الجوار بهدف إقامة منطقة ازدهار وحسن جوار تعتمد على قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية على أساس التعاون". (بوابة الجوار الأوروبي EU Neighbours)

وتضم السياسة ست عشرة دولة على النحو الآتي: (حروري،2012)

- دول متوسطية: الأردن، السلطة الفلسطينية، الجزائر، لبنان، سوريا، ليبيا، المغرب، مصر، تونس، إسرائيل.
- دول أوروبية: بيلاروسيا، مولدوفا، أوكرانيا.

- دول من القوقاز: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان.

أمّا روسيا فأنها لم توافق على الانضمام إلى هذه الشراكة.

لقد تعددت **دو افع سياسة الجوار** التي تبلورت كانعكاس لهدف الاتحاد الأوروبي بتجنب وضع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا، وتحقيق الأمن في منطقة الجوار.(روكويل، 2006) وجاء مفهوم الجوار الواسع وفقًا لتحسب وتخوف أمني من قبل الاتحاد الأوروبي ونتيجة للأحداث الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فالملاحظ أنَّ هذه السياسة الأوروبية جاءت وفقًا " للإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 التي تطالب الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد" حيث من الممكن أن تصبح هذه الدول مصدر تهديد لأوروبا في المستقبل القريب. (بوكعومة،2018)

وأمّا فيما يتعلق بـ**أهداف سياسة الجوار الأوروبي** تهدف السياسة إلى " دعم فرص التعاون بين الاتحاد والدول الواقعة على حدوده، ودفع سبل الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول؛ وذلك للحيلولة دون نشوء انقسامات وخلافات مستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه ". (المبيضين، 2012)

وتحدد أهداف (ENP) في النقاط التالية: (European Commission, 2015)

1. تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح السياسي وتقليل فوارق الازدهار في دول الجوار.
2. الاندماج / التكامل الاقتصادي (economic integration) مع الدول المجاورة وتقوية العلاقات التجارية وانفتاح السوق والتعاون العابر للحدود بتوثيق اتفاقيات التجارة الحرة.
3. تعزيز الأمن في الجوار ومنع النزاعات وإدارة حركة الأشخاص وتنقلهم عبر الحدود.
4. تكثيف التعاون وتنمية العلاقات الاجتماعية والثقافية والإنسانية بما في ذلك الترابط والتماسك الإقليمي والتقارب التشريعي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

وفيما يتعلق بأدوات الدعم المالي التي تستند عليها (ENP) فقد تمثلت في توفير الدعم وتقديم المساعدة والمساندة المالية لبلدان الجوار. ففي شهر كانون الثاني/ يناير 2007 جرت اتفاقية جديدة إصلاحية لاتفاقية المساعدات التي كانت تمنحها المفوضية الأوروبية عن طريق برنامج ميدا (mead) "وهي الأداة المالية الأساسية في برشلونة" حيث انتقلت إلى "آلية الجوار والشراكة الأوروبية" (ENPI) "European Neighborhood and partnership instrument" وهي الأداة المالية الرئيسة للمفوضية الأوروبية ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENP) على أن تكون برامج وآليات الشراكة منسجمة مع أهداف وسياسات وتشريعات الاتحاد الأوروبي؛ بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي بين الطرفين، وتحقيق تعاون أفضل عبر الحدود، (bank watch, 2014) وتحقيق التنمية المستدامة. (وثيقة عمل لهيئة المفوضية الأوروبية، 2009)

وقد بلغت ميزانية آلية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) على مدى الفترة من 2007_2013 ما يقدر 11,2 مليار يورو لتبلغ الزيادة في 2009 ما يقارب 350 مليون يورو وذلك تزامنًا مع إطلاق "مبادرة الشراكة الشرقية" التي بلغ تمويلها 660 مليون يورو. (European neighborhood and partnership instrument _ Jordan 2007_2013)

ومن "آلية الجوار والشراكة الأوروبية"(ENPI) 2007_2013 إلى "آلية الجوار الأوروبي" (ENI) " European Neighborhood instrumen" خلال الفترة المقترحة 2014_2020 مع التقارب في بناء البرامج بينهما.

وتشمل (ENI) الأهداف الأساسية التالية: دعم التكامل الاقتصادي مع سوق الاتحاد الأوروبي، وترسيخ حقوق الانسان والحريات الأساسية المتعلقة بالأفراد، وتعزيز الأمن ومنع النزاعات، بالإضافة إلى الإسهام في التواصل بين الشعوب والتعاون في مجالات الطاقة والتغير المناخي، ودعم المجتمع المدني من حيث الإفادة من التمويل وتفعيل دوره في تخطيط وتنفيذ ومراقبة نشاطات آليات الجوار الاوروبي. (bank watch, 2014)

وفيما يخص الموازنة المقترحة لـ "آلية الجوار الأوروبي" الفترة 2014_2020 تقدر بـ 18,2 مليار يورو التي يجري إقرارها من قِبل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي لتصبح سارية المفعول بعد إقرارها (المرجع نفسه، ص 22) لتوفر التمويل والمنح لـ16 دولة شريكة ضمن سياسة الجوار الاوروبي.

وأمّا بما يتعلق بالمؤسسات المالية " كالبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية" و"البنك الأوروبي للاستثمار" التي تقوم على تنفيذ آليات الجوار والعمل في مناطق الجوار؛ وذلك على هيئة قروض وائتمانات استثمارية بالإضافة للمنح والمساعدات.

بالإضافة إلى "آلية الاستثمار في الجوار (NIF) Neighborhood Investment Facility" التي تمول مشروعات في عدة مجالات كالنقل والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة والطاقة والتغير المناخي، من خلال تقديم المنح إمّا لخفض التكلفة أو للتخفيف من المخاطر التي يتكبدها المستثمرون. (تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، 2015)

المبحث الثاني: أبعاد العلاقة الأردنية الأوروبية في إطار سياسة الجوار

إنَّ تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية يعود إلى الاتفاقية الأوروبية المتوسطية؛ حيث وقع الأردن على الاتفاقية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أيار/ مايو 2002 وشكلت الأساس القانوني لعلاقة ثنائية هدفت على نحو مباشر إلى تعزيز

الحوار السياسي والتحرير التدريجي للتجارة وتعزيز التعاون عبر مجموعة واسعة من المجالات. وامتدادًا لذلك جرى التوقيع على خطة العمل في إطار "سياسة الجوار الأوروبية" بتاريخ 2 حزيران/ يونيو 2005 لمدة تتراوح ثلاثة سنوات تضمنت أولويات اقتصادية وسياسية وأمنية واستبدلت خطة العمل الأولى بخطط عمل أخرى. حيث جرى في عام 2010 منح الأردن وضع متقدم انطوى على مجالات تعاون موسعة. (Laura, et al., 2017)

- **البعد الاقتصادي للعلاقة الأردنية الأوروبية في إطار"سياسة الجوار"**

اولًا: مجالات التمويل الأوروبي للأردن في إطار (ENP):

تم تحديد أربعة أهداف أساسية في إطار العلاقة مع الدولة الأردنية ضمن "سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) خلال الفترة 2007_2013 وهي على النحو الآتي: (national indicative programme 2007_2010)

1. دعم الإصلاح السياسي في الأردن حيث الحكم الرشيد وحقوق الانسان ومكافحة التطرف.
2. تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية حيث حرية الحركة للبضائع وإتاحة المشاركة الأردنية في السوق الداخلي الأوروبي.
3. التنمية المستدامة، والإدارة الأفضل للمصادر الطبيعية.
4. تطوير قدرة المؤسسات الأردنية، وضمان الاستقرار المالي ودعم التقارب التنظيمي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

الجدول (1) التخصيص المالي للأردن (2007_2010) تبعًا للقطاع عبر (ENPI) مليون يورو

مجال الدعم	المبالغ المخصصة
الإصلاح الديمقراطي والحكم والعدالة	17
التجارة والاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة والنقل	78
تطوير التعليم والبيئة	63
بناء المؤسسات والتقريب التنظيمي، دعم تنفيذ خطة العمل	107
مجموع المخصصات	265
الإجمالي في السنة	66.25

Source: Edzard Wesselink, Ron Boschma, Overview of the European Neighbourhood Policy: Its History, Structure, and Implemented Policy Measures, University Faculty, 2012, p34.

وبلغت المخصصات المالية خلال الفترة 2011_2013 ما يقدر بـ 223 مليون يورو؛ أي ما قيمته 74,33 مليون يورو سنويًا وذلك على مدى ثلاث سنوات بما يمثل زيادة بنسبة 12% مقارنة مع الفترة 2007_2010. وتتماشى هذه الزيادة مع التزام الأردن في التقدم بتنفيذ خطة العمل ورغبته في تعزيز علاقته مع الاتحاد الأوروبي والقدرة على استيعاب أموال (ENPI) على نحو فعال. (National Indicative Programme 2011-2013)

الجدول (2) التخصيص المالي للأردن (2011_2013) تبعًا للقطاع عبر (ENPI) المليون يورو

مجال الدعم	المبالغ المخصصة
الإصلاح الديمقراطي والحكم والعدالة	45
التجارة والاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة والنقل	40
تطوير التعليم والبيئة	93
بناء المؤسسات والتقريب التنظيمي، دعم تنفيذ خطة العمل	45
مجموع المخصصات	223
الإجمالي في السنة	74.3

Source: Edzard Wesselink, Ron Boschma, Overview of the European Neighbourhood Policy: Its History, Structure, and Implemented Policy Measures, University Faculty, 2012, p34.

وفي عام 2016 جرى الاتفاق بين الأردن والاتحاد الأوروبي على ثلاث أولويات أساسية في إطار الشراكة: Single Support Framework for EU (support to Jordan, 2017-2020)

1. تعزيز التعاون من أجل الاستقرار والأمن الإقليمي بما في ذلك الإرهاب والتطرف.

2. الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الأردن وذلك تماشيًا مع الإستراتيجية الوطنية 2025.
3. دعم الإصلاح السياسي وتعزيز حكم وسيادة القانون، وحقوق الانسان.

وفي الفترة الواقعة بين 2014_2020 بلغت المخصصات المالية بموجب (ENI) ما قيمته 567 مليون يورو – 693 مليون يورو، وتبلغ مخصصات 2017_2020 ما قيمته 335.5 _ 410.1 مليون يورو وذلك للمجالات الثلاث الآتية:

1. تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الانسان(سياسي).
2. الدعم من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (اقتصادي واجتماعي).
3. تعزيز التعاون الأمني وإدارة الحدود ومنع التطرف ومكافحة الإرهاب(أمني).

الجدول (3) التخصيص المالي للأردن (2017_2020) حسب القطاع عبر (ENI) مليون يورو

*(SSF) Single support framework 2020_2017	المبالغ المخصصة	اجمالي المخصصات %
تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن	246.0 –201.3	%60
تعزيز سيادة القانون	82.0 –67.1	%20
تحسين إدارة الحدود ومنع التطرف العنيف	41.0 –33.6	%10
الدعم التكميلي لتنمية القدرات	20.5 –16.8	%5
الدعم التكميلي لتنمية المجتمع المدني	20,5 –16.8	%5

* إطار الدعم الفردي الذي يحدد مجالات التركيز لمساعدة الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع أولويات الشراكة.

Source: Programming of the European Neighborhood Instrument (ENI) - 2014-2020 _ Single Support Framework for EU support to Jordan (2017-2020), European Commission, P7.

إن الأهداف التي يتبعها الدعم الفردي الذي سيتم تمويله بموجب خطة الاتحاد الأوروبي 2021 هي: دعم وتطوير الاقتصاد الأخضر لدعم النمو وتوفير خدمات ووظائف مستدامة، ومواصلة تحسين سيادة القانون والعدالة في الأردن للجميع. وسيسهم الإجراء المعنون "دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الأخضر في الأردن 2021-2024" في تطوير اقتصاد أخضر ومستدام بعد COVID-19 من خلال التنفيذ المعزز لاستراتيجية النمو الأخضر وخطة العمل في الأردن مع مراعاة الاثار والتحديات التي يفرضها COVID-19. وقد اعتمد قرار التمويل السنوي لعام 2021 للملكة الأردنية الهاشمية حيث يشمل؛ دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الأخضر في الأردن 2021_2024، ودعم سيادة القانون والعدالة للجميع في الأردن وذلك بحد أقصى لمساهمة الاتحاد في تنفيذ هذا الخطة لعام 2021 بمبلغ (70) مليون يورو تمول من ميزانية الاتحاد. (Commission implementing decision of 17.12.2021)

وسيراعي أحدث برنامج عمل للفترة 2021_2024 مشروعات ذات أولوية لها روابط مع أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن لاسيما برنامج الاقتصاد الأخضر بمبلغ 200 مليون يورو، ومشروع إنعاش القطاع الخاص وقدرته على الصمود بمبلغ 300 مليون يورو، وتطوير قطاع الزراعة وتوفير فرص العمل 250 مليون يورو، وتحلية المياه ومشروع النقل الوطني للمياه بين العقبة وعمان بدعم 1.6 مليار يورو، ونظام النقل الذكي بمبلغ 120 مليون يورو. (Ibid, p6)

أمّا بما يتعلق في "بنك الاستثمار الأوروبي" (EIB) فقد اتخذ التنسيق مع البنك لتحديد أولويات تقديم الدعم، وجرى عقد اجتماع مشترك مع السلطات الأردنية لتحديد الآليات لتعزيز مجالات التعاون؛ كالاهتمام في المياه والطاقة وتيسير التجارة والنقل وتنمية القطاع الخاص والموارد والتنمية البشرية. (national indicative programme 2007_2010)

ويقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم التمويل تجاه بعض الأولويات في الأردن لدعم الأهداف الحكومية وخلق فرص العمل وتعزيز القطاع الخاص / الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر الاتحاد الأوروبي في إطار تسهيل الاستثمار في الجوار (NIF) موارد مالية كبيرة بشروط ميسرة لمشروعات استثمار واسعة النطاق. (Council of the European Union, 2016_2018)

ثانيًا: تنمية الاستثمار والتجارة وقطاع النقل:

عند تحليل الأداء التجاري للأردن يتضح أنَّ حجم صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي صغير ولا بدَّ من فتح المجال للتحسن والتنوع التجاري في محفظة الصادرات والأسواق؛ لذلك وجب توفير مجموعة شاملة من المساعدات ومنح الأردن إمكانية فعلية للحصول على حصة في السوق الداخلي، حيث كان الدعم موجه لتطوير استراتيجية تسهيل وتيسير التجارة وتحسين الخدمات اللوجستية للنقل، وتحسين الجمارك، وإزالة العقبات التجارية،

وتحرير قطاع الخدمات، والتنسيق الأفضل للتجارة على غرار القبول في المعايير الدولية بالإضافة إلى دعم الاستثمار. (European neighborhood and partnership instrument _ Jordan 2007_2013)

وتسعى "اتفاقية التبادل الحر والشامل والمعمق" Deep and Comprehensive Free Trade Agreement (DCFTA) المطروحة في إطار السياسة إلى تعزيز الاندماج في سوق الاتحاد الأوروبي وخلق فرص جديدة للتجارة، والاستثمار، والتنمية؛ (EU – Jordan Partnership Priorities 2016_2018) لذلك يسعى ويواصل الأردن والاتحاد الأوروبي العمل للوصول إلى التجارة الحرة تسهيلًا لوصول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية والعكس، وبناءً على تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي في عام 2015 فقد حقق الطرفين تقدمًا جيدًا في العملية التحضيرية لبدء المفاوضات حول منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة (DCFTA). (Implementation of the European Neighbourhood, 2014)

ثالثًا: دعم القطاع العام والإدارة المالية العامة:

يدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاحات الاقتصادية في الأردن بهدف دعم السياسية المالية في الأردن من أجل الاستقرار الاقتصادي وإدارة الموارد المالية بصورة أكثر كفاءة حسب الأولويات الوطنية، ويشمل هذا البرنامج الإصلاحي مجالات عديدة منها: الإصلاح الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، وإعداد وتنفيذ الميزانية المركزية، بالإضافة إلى أنَّ البرنامج سيدعم استمرار استراتيجيةً الخصخصة. (European neighborhood and partnership instrument _ Jordan 2007_2013)

كما أنَّ تخفيض عجز الموازنة يأتي من خلال زيادة الإيرادات والإدارة الفضلى للنفقات وذلك عبر مكافحة التهرب الضريبي وإدارة الضرائب، وهذا في إطار خطة المفوضية الأوروبية للإصلاح المالي. (European neighborhood Policy _ Jordan, 2009)

رابعًا: دعم القطاع الخاص والتصدير

إنَّ الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تطوير بيئة عمل أفضل؛ فهو يركز على دعم الشركات الناشئة وزيادة قدرة الشركات المحلية على التصدير، joint staff working document 2018_2019) ويقوم بتقديم الدعم لخلق بيئة عمل تنافسية للشركات الأردنية وتحسين أدائها في الوصول إلى أسواق التصدير والوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. (European neighborhood Policy _ Jordan, 2009)

ويعتبر الهدف من ذلك هو مساعدة الأردن على تطوير النشاطات من خلال تطوير الإنتاج اللازم والقدرة على الابتكار والتصدير والتسويق في الشركات الأردنية (national indicative programme 2007_2010) حيث أنَّ الاتحاد الأوروبي على استعداد تام لتقديم المزيد من الدعم للأردن في ضوء ريادة الاعمال والارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع الخاص وإمكانياته التصديرية (Council of the European Union, 2016) فقد يرجع العجز التجاري في الغالب إلى ضعف القطاع الخاص الذي يفتقر الى القدرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية وغياب بيئة أعمال تنافسية. (National Indicative Programme 2011-2013)

وقد قُدمت منحة للأردن للعام 2018 بقيمة 20 مليون يورو لمشروع بعنوان "الإبداع من أجل نمو المؤسسات وفرص العمل" والهدف من هذا المشروع يتمثل في المساهمة في خلق ابتكار في القطاع الخاص يؤول إلى تنمية اقتصادية شاملة. (منحة جديدة من الاتحاد الأوروبي للأردن، 2019)

والخلاصة، أنَّ برنامج دعم القطاع الخاص والتصدير يسعى إلى تنمية قدرة واستقلالية الشركات والدعم المستمر للشركات المتوسطة والصغيرة وزيادة قدرتها التنافسية بما في ذلك الوصول إلى بيئة داعمة تستطيع الشركات من خلالها مواجهة تحدي التجارة الحرة لدعم الصادرات الأردنية. (European neighborhood and partnership instrument _ Jordan, 2007_2013)

- **البعد السياسي للعلاقة الأردنية الأوروبية في إطار "سياسة الجوار"**

يمثل الإصلاح السياسي أولوية رئيسية في خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والأردن من خلال التعاون المستمر في هذا المجال. (national indicative programme 2007_2010)

حيث وتقدم المساعدة المالية للدولة الأردنية في إطار "سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) لدعم جدول أعمال التنمية السياسية ضمن أولويات إصلاحية تستهدف:

اولًا: الإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الانسان.

تطرّق الحوار إلى الموضوعات الآتية: (EU – Jordan Partnership Priorities 2016_2018)

- سيادة القانون واحترام المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد.
- حرية التعبير وتكوين الجمعيات.
- محاربة الفساد ودعم الإصلاح.
- تعزيز المساواة بين الجنسين والتخلص من العنف ضد المرأة وحفظ حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومشاركتها في مجالات واسعة.

ثانيًا: تنمية المجتمع المدني وتمثّلت في: (European neighborhood and partnership instrument _ Jordan 2007_2013)

- دعم الحوار بين الحكومة و البرلمان والمنظمات وبين جهات فاعلة غير حكومية.
- تسهيل الحوار والتشاور بين فئات المجتمع المدني ذات الصلة والمستويات الدنيا للحكومة كمجالس البلديات.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم وإشراك المجتمع المدني، وحدد خارطة الطريق لإشراكه في الأردن للفترة 2018_2020 وذلك تعزيزًا وتفعيلًا لدور منظمات المجتمع المدني.

ثالثًا: السلطة القضائية

يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار (ENP) إلى: (Ibid)

- دعم استقلال السلطة القضائية.
- تدريب القضاة وتعزيز قدرة وكفاءة السلطة القضائية من خلال الدعم المستمر لعملية الإصلاح القضائي في الأردن.
- الحاجة لمحاكم متخصصة للتعامل مع المسائل التجارية كالملكية الفكرية والمنافسة.

بالإضافة؛ إلى تقديم الدعم لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للعدالة الجنائية وضمان المعاملة الإنسانية للمواطنين الذين تجرى عليهم الإجراءات القضائية، والسعي إلى تقريب نظام القضاء ونظام العدالة الجنائية من المعايير الدولية. (National Indicative Programme 2011-2013)

رابعًا: السلطة التشريعية ويتمثّل الدعم في المجالات الآتية: (European neighborhood _ Jordan 2007_2013)

- تدريب أعضاء البرلمان على الإجراءات التشريعية وصنع السياسات، والقانون الدولي، وحقوق الانسان.
- إمكانية تكثيف التعاون البرلماني بين أعضاء البرلمان الأردني والاوروبي.
- تعزيز دور الأحزاب والرقابة والدور التشريعي للبرلمان.

خامسًا: حريّة الإعلام وتتمثّل في: (Ibid)

- دعم استقلال وحرية وسائل الإعلام والصحافة.
- تحسين جودة وسائل الاعلام واستخدامها لزيادة الوعي حول قضايا معينة كالعنف ضد المرأة وتعزيز وعي المواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية.

فقد طور الاتحاد الأوروبي "سياسة الجوار" من أجل دافع يسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة المتقلبة؛ بهدف المحافظة على أمنه واستقراره؛ وبالتالي ينظر إلى تعزيز الديمقراطية في الأردن ودول الجوار بأنَّه أداة لتحقيق ذلك الهدف بافتراض أنَّ الديمقراطية تولد الاستقرار. وفي إطار ذلك نستشهد بقول "يوهانس هان" مفوض سياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسع " أنَّ التحدي الأكثر إلحاحًا أمامنا هو استقرار دول الجوار؛ لأنَّ النزاعات والإرهاب والتطرف يهددنا جميعًا، لكن الفقر والفساد والحكم السيء هي أيضًا مصادر لانعدام الأمن؛ لذلك سنعيد التركيز في علاقتنا مع شركائنا حيثما هو ضروري على مصالحنا المشتركة الحقيقية".(Ann-Kristin, 2010)

- **البعد الأمني للعلاقة الأردنية الأوروبية في إطار"سياسة الجوار"**

يهدف التعاون بين الطرفين في المحاولة لمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة وفي المملكة على حد سواء، وذلك في ظل النزاعات القائمة في المناطق المجاورة، والوقائع والأحداث التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة وكمثال على ذلك الهجمات الإرهابية في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 التي استهدفت العاصمة الأردنية عمان. (national indicative programme 2007_2010)

وفي ظل الوضع الإقليمي الراهن وتأثيره العميق على أمن واستقرار الأردن أصبح من الواضح أنَّ الاستقرار الداخلي في الأردن يتوقف على التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط واستقرار الدول المجاورة، وذلك من شأنه أن يؤثر في مناخ الاستثمار ويؤدي إلى تباطؤ الاستثمار الأجنبي وتداعيات أخرى تؤثر في الاقتصاد الأردني الكلي. (European Neighbourhood, 2011-2013) ومن هذا المنطلق يدعم الاتحاد الأوروبي دور الأردن في استقرار المنطقة سواء كشريك ضد "داعش" الذي يمثل تهديدًا للأردن على الرغم من هزيمته الإقليمية في سوريا والعراق، ومكافحة الإرهاب، وأخرى كملاذ آمن للاجئين من الدول المجاورة. (Davis et al, 2017)

لقد وافق الاتحاد الأوروبي والأردن في إطار مجلس الشراكة المنعقد في تشرين الثاني/ أكتوبر 2014 على بدء حوار أمني دوري لمراجعة الوضع، وإيجاد سبل لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. (European Commission, 2014) ولقد وقع كلًا منهما بنفس العام على شراكة تنقل وذلك للالتزام بسياسات وإجراءات متبادلة وفقًا للأولويات الآتية: (EU – Jordan Partnership Priorities 2016_2018)

- منع الهجرة غير النظامية وتعزيز قدرة السلطة الأردنية المعنية في إدارة الحدود.
- تعزيز التنقل والهجرة القانونية.
- تأمين الحماية للمهاجرين وذلك وفقًا للالتزامات الدولية.

واتفق الشريكان في مارس 2016 في ورشة عمل للأمن المحسن بالتقدم في ثلاثة مجالات: (Ibid)

1. تعزيز التعاون تصديًا للتطرف ومواجهته.
2. مكافحة الإرهاب والتمويل الإرهابي.
3. التعاون في مجال أمن الطيران وأمن الحدود.

المبحث الثالثً: السيناريوهات المحتملة في إطار"سياسة الجوار الأوروبي"

اولًا: فرص نجاح سياسة الجوار الأوروبي مع الأردن

1. **استمرار الدعم الاقتصادي الأوروبي للأردن في إطار هذه السياسة** وذلك ضمن المؤشرات الآتية:

- زيادة حجم المنح والمخصصات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن في إطار (ENB)؛ حيث بلغ مجموع المخصصات في السنة خلال الفترة 2007_2010 (66,25) مليون يورو؛ ثم ارتفع الى (74,3) مليون يورو للفترة 2011_2013 وقدر الإجمالي في السنة خلال الفترة 2014_2020 (99) مليون يورو كقيمة قصوى الذي يتوافق مع مسار التقدم المحرز الذي صيغ بمبدأ "المزيد من أجل المزيد"، وخصص مبلغ (70) مليون يورو كمساهمة من الاتحاد لتنفيذ خطة عمل لعام 2021.
- فيما يتعلق بهدف دعم الإدارة المالية العامة والبرنامج الإصلاحي لإدارة الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي قدّم الأردن بعض الإصلاحات الضريبية وسعى لتخفيض عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات والمنح؛ فحققت الإيرادات والمنح الخارجية زيادة ضمن سنوات متتالية حيث وصلت في عام 2019 الى 7,7 مليار دينار أردني مقارنة مع وقت تبني الأردن السياسة الاوروبية على نحو فعلي عام 2005 حيث بلغت آنذاك 3 مليار دينار أردني تقريبًا. (تقارير سنوية لأداء الاقتصاد الأردني للفترة 2004_2019 صادرة عن غرفة تجارة عمان)
- استمر الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم للقطاع الخاص وفي عام 2018 قدم منحة للأردن بقيمة 20 مليون دينار لمشروع " الإبداع من أجل نمو المؤسسات وفرص العمل" لخلق الابتكار في القطاع الخاص، وإيجاد بيئة داعمة لتيسير ممارسة نشاطات الاعمال للشركات المحلية والصغيرة والمتوسطة. وفي إطار ذلك شهد الأردن تقدمًا غير مسبوق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في تقرير صادر عن البنك الدولي 2020 وحصل على المرتبة 75 من بين 190 دولة مقارنة بتقرير 2019 الذي حل فيه الأردن في المرتبة 104. (البنك الدولي)

2. **التزام الأردن في مسيرة الإصلاح السياسي**: ويتمثل بالنقاط الآتية:

- أطلق الأردن عدة برامج إصلاحية عديدة منها "الأجندة الوطنية" في عام 2005 و"كلنا الأردن" في 2006، وجرى تأسيس المركز الوطني لحقوق الانسان وهيئة مكافحة الفساد في العام نفسه، وفي عام 2011 تشكلت لجنة الحوار الوطني. (Resolution of the European Parliament and Council European Union, 2020)
- عمل الأردن على تكثيف الجهود لتحسين النظام الديمقراطي في مجالات متعددة لا سيما في استقلال القضاء، واستقلال وسائل الاعلام، والإصلاح الحزبي وتعديل قانون الانتخابات، بالإضافة إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع؛ وذلك استجابة ورغبة من الدولة الأردنية لإحراز التقدم وتحصيل مزيد من الإصلاحات، حيث ينظر إلى الأردن على أنَّه واحد من أكثر الدول تقدمًا في المنطقة من حيث الإصلاح السياسي. (national indicative programme 2007_2010)
- بحسب تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي لعام 2010 أحدث الأردن تقدمًا ملحوظًا في مجالات عديدة كالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية وسياسة العمالة والتعليم، وبحسب آخر تقرير صادر خلال الفترة 2018_2019 استطاع الأردن أن يحسّن في تشريعات تتعلق باستقلال القضاء وحقوق المرأة وحقوق الانسان، حيث اتخذ الأردن خطوات تشريعية وتنفيذية توافقًا مع أهداف الاتحاد الأوروبي؛ لضمان المزيد من الحماية لحقوق الأفراد مثل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بالإضافة إلى الحريات الأساسية وحماية حقوق الطفل. (Joint staff working document, 2018_2019)
- هدف الأردن إلى تعزيز الاستقلال القضائي حيث تبنى البرلمان في عام 2014 قانون استقلال قضائي جديد، وأحرز بعض التقدم في مكافحة التعذيب وسوء المعاملة، وأطلق مشروع اللامركزية في 2009 لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار. (Resolution of the European Parliament and Council European Union, 2020)
- في حزيران/ يونيو 2018 أطلقت سياسات جديدة مثل "مصفوفة الإصلاح والنمو في الأردن لمدة خمس سنوات وخطة النهضة لعام 2019_2020" وذلك تعزيزًا للاستقرار وخلق بيئة أفضل للنمو الاقتصادي؛ وهو ما يتوافق مع أولويات الشراكة الأوروبية حيث تحسين التعليم والصحة الذي يشير إلى تعزيز الاستثمار والتجارة وتمكين القضاء وتعزيز الديمقراطية. (Ibid, p10)
- في 10 حزيران/ يونيو 2021 صدرت الإرادة الملكية بتشكيل "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" مع دخول الدولة مئويتها الثانية، بهدف إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية تضمن مواصلة عملية التطوير لضمان حق الأردنيين والأردنيات في ممارسة حياة برلمانية وحزبية ترتقي بديمقراطيتهم وحياتهم وصولًا إلى برلمان قائم على كتل وأحزاب برامجية. (وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسي، 2021) بالإضافة إلى

التأسيس لمرحلة متقدمة في أسلوب ممارسة السلطة التنفيذية لأعمالها وفق رؤية الملك لمستقبل الأردن في مضامين وأهداف الأوراق النقاشية الملكية واستنادًا لأحكام الدستور. وستكون مهمة اللجنة وضع قانون مشروع جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكمًا بالقوانين وآليات العمل النيابي، وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة. (نوفل، 2022)

3. **النظرة الإيجابية للدور الأمني الأردني في المنطقة:** ويتمثّل ذلك في النقاط الآتية:

- على الرغم من أنَّ الأردن أحد أصغر دول المنطقة إلا أنّه يلعب دورًا سياسيًا مهمًا في الحفاظ على خطوط الاتصال بين جميع الأطراف، ومحاربة التطرف، واستضافة اللاجئين. فالاتحاد الاوروبي ينظر للأردن كأحد مفاتيح تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وفي محاربة التطرف والإرهاب، وأنَّه بذل جهودًا كبيرة في استضافة لاجئين سوريين، وعراقيين، وفلسطينيين، وليبيين، ويمنيين. (EU – Jordan Partnership Priorities 2016_2018)

- التزام الأردن بتعزيز الحوار والتعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي في ظل الوضع الإقليمي المضطرب. خاصة في مجال التعاون ضد الإرهاب والتطرف، وضمان أمن الحدود لضمان الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى أنَّ الاتحاد الأوروبي دعم الدور الذي يبذله الأردن في استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الذين اتخذوا الأردن ملاذًا آمنًا نتيجة انعدام الأمن والاستقرار في بلادهم، حيث جاء وصف مفوض سياسة الجوار والتوسع (يوهانس هان) للأردن بأنَّها "زاوية أساسية للاستقرار". (joint staff working document, 2018_2019)

- استمر الأردن في المشاركة في عمليات السلام المختلفة لحفظ السلام في جميع انحاء العالم، وصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام 2009، وانضم إلى بروتكوله الأول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، واعتمد قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

- تحسن موقع الأردن في مؤشر السلام العالمي للعام 2019 وحلّ في المرتبة 77 من بين 163 دولة؛ وفي عام2020 جاء بالمرتبة 72 من أصل 163 دولة، واما في عام 2021 حصل عل ترتيب 63 من بين 163 دولة. وذلك على الرغم من وقوعه في قلب الجوار المليء بالنزاعات والحروب وذلك بفارق 21 نقطة عن العام السابق حيث حل في المرتبة 98 آنذاك. (Global Peace index, 2020)

ثانيًا: تحديات "سياسة الجوار الأوروبي" مع الأردن

انطلاقًا من ذلك فإنَّ تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة من الممكن أن يخضع لبعض التحديات بخاصة المرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية وأهمها:

1. **عدم الاستقرار الاقليمي و انعكاسها على حالة الاستقرار الداخلي في الأردن:** فسياسة الجوار الاوروبي مرتبطة بمقدار التقدم الذي جرى إحرازه في عملية السلام في الشرق الأوسط لما لذلك من تأثير على الدولة الأردنية المجاورة. ويتّضح ذلك في الأمور الآتية:

- إنّ الاخفاق في معالجة النزاعات المندلعة سيؤدي إلى زعزعة الثقة في مضمون وأهداف تلك السياسة، بخاصّةً ما يتعلق في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي والأزمة السورية والأزمة العراقية. فمن الجانب الأوروبي كانت هناك رؤية واضحة هدفها منع أي نزاع، ومعالجة الصراعات القائمة من أجل منطقة آمنة، وهو أمر مهم، ولكن الأكثر أهمية في ظل الاهتمام الأردني هو ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على نحو شامل لأنَّ هذه القضية هي الأساس في المنطقة لوقف انتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
- إنَّ الأحداث الداخلية في الأردن كالهجمات الإرهابية التي حدثت في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 ستؤثر سلبًا في الاستقرار الداخلي.
- إنَّ الظروف الاقتصادية كالتباين في المساواة بين الأفراد والفقر ستزيد من تراجع عامل الاستقرار الاجتماعي.

وبذلك إنَّ عدم الاستقرار في الأردن في ضوء عوامل مختلفة سيؤدي إلى إحداث تأثير سلبي سياسي واقتصادي على الدولة كالتراجع في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي؛ مما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد الأردني، وسيؤدي بدوره إلى الإخفاق في الوصول إلى نتيجة فعلية عند الشروع بتنفيذ الأهداف المقترحة ضمن سياسة الجوار الاوروبية.

وعلى هذا المسار وضحتُ بعضًا من النقاط التي لم تظهر تقدم مقارنة مع الأهداف النظرية للسياسة والواقع العملي وذلك عبر تتبع مسار السياسة وتأثيرها على الدولة الاردنية.

2. **تواضع التعاون الاقتصادي الأوروبي مع الأردن:** ويتمثّل في الأمور الآتية:

- لم يصل حجم الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مستوى الطموح في ظل الاتفاقية المستحدثة تجاه تجارة حرة وعميقة وشاملة، ولم توفر تلك الاتفاقية وصول للمنتجات الزراعية بالشكل المأمول؛ بسبب القيود والاستثناءات المتزايدة، فنسبة الصادرات الوطنية إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2018 لم تشكل سوى 3% من إجمالي الصادرات الوطنية، وفي المقابل شكل حجم المستوردات الأوروبية 21,4% ما أدى إلى حدوث عجزا تجاريّ بقيمة 2941 مليون يورو، كذلك في عام 2021 بلغت قيمة الواردات (3,309) اما صادرات الأردن (408) وبعجز (_2,900) مليون يورو؛ لذلك بقيت

الإفادة محدودة من الاتفاقية الأوروبية للتجارة، ولم تسهم في زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي في ظل المقارنة مع عام 2005 وقت تبني خطة العمل حيث بلغت آنذاك الصادرات الأردنية إلى أوروبا 4% وبلغت المستوردات الأوروبية إلى الأردن ما نسبته 24%. (European Union, trade in goods with Jordan, 2022)

- ما يتعلق بهدف الشراكة نحو بيئة استثمارية معززة انخفض في عام 2018 حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بنسبة 53% مقارنه مع عام 2017، ووصل في عام 2019 الى (650,2) مليون دينار أردني وذلك بنسبة تغير (-4.1). (تقارير سنوية لأداء الاقتصاد الأردني للفترة 2014_2019، غرفة تجارة عمان)
- على الرغم من فرض الأردن برنامجًا للإصلاح الضريبي وإجراء بعض التحسينات في تحصيل الضرائب وزيادة حجم الإيرادات المحلية لكنَّه في المقابل كان هناك ضعف في إدارة النفقات؛ ممّا أدى إلى حدوث عجز في الموازنة خلال سنوات متتالية ليبلغ العجز في عام 2018 (727,6) مليون دينار أردني وفي عام 2019 (-1058,4) مليون دينار أردني، بالإضافة إلى ارتفاع متتالٍ في نسبة المديونية خلال الفترة 2004_2019 لتبلغ في عام 2018 ما نسبته 89,4% من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام 2019 (92,4%) من الناتج المحلي الإجمالي. (غرفة تجارة عمان، 2004_2019)
- إنَّ معالجة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل لتحسين نوعية الحياة والحد من الفقر والتوترات الاجتماعية لم تشهد أيّ تحسن حيث إنَّ مؤشر البطالة في الأردن لعام 2019 بلغت نسبته (16.8%) وفي عام 2020 (19.0%) وفي عام 2021 (19.3%) من إجماليّ القوى العاملة. (البنك الدولي)
- إنَّ الأسواق المحلية الصغيرة والقدرة المحدودة على التصدير عكست بدورها انخفاض القدرة التنافسية؛ الذي أدى إلى تقييد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. (commission implementing decision of 29.11.2019)

3. **بطء الإصلاحات السياسية في الأردن:** فبالرغم مما تبذله الحكومة الأردنية وما تسعى إليه السياسة الأوروبية في تعزيز الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد إلّا أنَّ الأردن منذ عام 2005 حتى 2019 تراجع أداءه ضمن مؤشر مدركات الفساد، فحصل آنذاك على 57% وهي أعلى النسب التي حصل عليها حتى عام 2019 ليتراجع 9 نقاط ويحصل على 48% بترتيب 60، واما في عام 2021حصل على 49% على المؤشر بترتيب 58 من بين 180 دولة. (Transparency International Report, 2004_2021) وأمّا في مؤشر الديمقراطية بقي الأردن محافظًا على تصنيفه كنظام سلطوي منذ عام 2006 حتى عام 2020 وحصل في عام 2020 على ترتيب 118 من بين 167 دولة متراجعًا بأربع نقاط عن ترتيبه في عام 2019 حيث احتلت الدولة آنذاك مرتبة 114، (The Economist Intelligence Unit's Democracy index, 2006_2020) وحسب مؤشر الحرية الذي يُقيَّم على أساس الحريات المدنية والحقوق السياسية صُنِّف في الفترة 2005_2009 حرًا على نحو جزئي، ومن عام 2010_2016 كغير حر، ومن عام 2017_2019 عاد مرة أخرى الى الحرية الجزئية، ليتراجع في سلم الحريات المدنية والحقوق السياسية لعام 2020 بحصوله على ترتيب 34 عالميًا كبلد "غير حر" بعد ان كان مصنفا ضمن الدول الحرة جزئيًا. (Freedom House report, 2004_2020) وتراجع ضمن مؤشر حرية الصحافة واستقلال الإعلام ليحصل على (43,11) في 2019 مقابل حرية أكبر في عام 2005 بنسبة (37,0) واما في عام 2021 حل بالمرتبة 129 من أصل 180 دولة متراجعًا بذلك بدرجة واحدة عن عام 2020. (world Press Freedom Index, 2002_2021)

كما أنَّ بعض المؤشرات في مجال حقوق الإنسان كعقوبة الإعدام كانت سلبيّة. فقد استمر الأردن في تطبيق حكم الإعدام وكان آخر إعدام في عام 2017، وصوّت "ضدَّ" تجاه قرار الأمم المتحدة بشأن وقف عقوبة الإعدام لعام 2007، وامتنع عن التصويت تجاه القرار من عام 2008 حتى عام 2018. (التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية، 2018) أمّا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) حقق المرتبة 113 من بين 189 دولة في عام 2018، وفي عام 2019 جاء بترتيب 109 متأخرًا بذلك عن دول عربية كثيرة. (UNDP, 2008_2019)

الخاتمة ونتائج الدراسة:

بالنظر إلى كافة التحديات الداخلية والخارجية التي تحد من فاعلية الشراكة والقدرة على تطبيقها على نحو سلس، فقد توصلت الدراسة إلى مقدار التطور الذي حدث فعليًا في بعض جوانب (ENP)؛ فبعد اختبار الفرضية تبيّن أنَّ (ENP) انعكست على تطوير بعض جوانب العلاقة الأردنية _ الأوروبية، ولم تحدث تأثيرًا فعليًّا على بعضها الآخر. ولعل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يكمن في الآتي:

1. كشفت الدراسة أنَّ طغيان المحور الاقتصادي كأولوية اردنية _ أوروبية للشراكة أحال ما تبقى من الابعاد إلى المرور دون تأثير حقيقي واضح؛ حيث كان الجانب الاقتصادي الأكثر ظهورًا من بقية الجوانب، على الرغم من النتائج المحدودة وغير المباشرة في بعض المجالات الاقتصادية، مع العلم أن هناك تداخلًا في التأثير بين الأبعاد كافة على بعضها البعض. فمثلا، إنَّ الدولة غير المستقرة سياسيًا تحول دون اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأوروبية والدولية، وكذلك المسار على بقية الأبعاد أمنيًا واجتماعيًا.
2. بينت الدراسة أنَّ الدعم المالي المقدم إلى الأردن لتحقيق المبتغى من السياسة كان في زيادة مستمرة متجاوزًا في ذلك الثغرات في الشراكة الأورو متوسطية السابقة والتخصيص المالي المتواضع آنذاك، ولكن لم تنجح (ENP) في تحقيق نمو حقيقي للاقتصاد الأردني، ولم يطرأ تحسن في العلاقات

التجارية حيث إنَّ ثبوت حجم الصادرات الأردنية في فترة ما قبل تبني السياسة وما بعد تبنها يبين الإخفاق في هدف تكثيف العلاقات التجارية الأردنية الأوروبية في ظل اتفاقية التجارة الحرة والعميقة والشاملة (DCFTA)، وكذلك ان الانخفاض الواضح في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي كنتيجة مغايرة لهدف بيئة استثمارية جاذبة ومعززة.

3. بينت الدراسة أنَّ الأردن قدّم العديد من الخطط والبرامج الإصلاحية بهدف تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ولكن لم يكن لذلك نتائج مرضية مقارنة بأهداف وخطط تلك الشراكة الاوروبية، وقد برهن ذلك من خلال تفاقم عجز الموازنة السنوية وزيادة المديونية على نحو مستمر.

4. كشفت الدراسة أنَّ الجهد الرامي لتحفيز الإصلاح السياسي لم يحقق إلّا نتائج محدودة تبعًا لاتخاذ بعض المؤشرات، وذلك على الرغم من الجهد المبذول لتحقيق ذلك الهدف وإطلاق العديد من البرامج الإصلاحية وتكثيف الجهود من الطرف الأردني حول قضايا مختلفة كاستقلال الإعلام والإصلاح الحزبي وتفعيل دور المرأة في المجتمع وقضايا أخرى تخص حقوق الإنسان.

5. بينت الدراسة أنَّ الأردن استطاع أن يحسن في تشريعات تخص استقلال القضاء وحقوق الانسان والمرأة، واستمر في إطلاق سياسات وخطط جديدة بهدف الوصول إلى المستوى المطلوب؛ حيث أطلق في عام 2018 مصفوفة الإصلاح والنمو لمدة خمس سنوات، وخطة النهضة لعام 2019_2020، وجرى تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية 2021؛ لأحداث تحسينات في أبعاد مختلفة وهذا ما يتوافق مع أولويات الشراكة الأوروبية.

6. تطرقت الدراسة إلى بعض الاعمال المشتركة بين الأردن والاتحاد الأوروبي التي هدفت إلى مكافحة الإرهاب والتطرف؛ لحفظ الامن والاستقرار في المنطقة والمملكة. حيث أظهرت في بعضٍ من جوانبها نجاحًا محليًا وإقليميًا، وفي البعض الآخر أظهرت إخفاقًا في تجاوزه إقليميًا؛ نتيجة عدم اتخاذ موقف فعلي تجاه تلك القضايا كالقضية الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، ولكن على مستوى المحلي كان الأردن زاوية استقرار وأمن وملاذ للاجئين. وفي إطار ذلك أحدث الأردن تقدمًا في مؤشر السلام العالمي لعام 2019 وحصل على المرتبة 77، وفي عام 2020 جاء بالمرتبة 72، واما في عام 2021 جاء بترتيب 63 وذلك من بين 163 دولة على الرغم من الجوار المضطرب والصراعات القائمة المصدرة للتنظيمات الإرهابية.

7. كشفت الدراسة أنَّ هناك تراجعًا في ظل (ENP) وهدفها المنصب في تجنب الصراعات المندلعة في المنطقة بأخذ موقف أكثر التفافًا تجاه الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي وإيجاد حلول فعلية منصفة أكثر عدلًا؛ لما يشكل هذا الصراع من أولوية في الجانب الأردني.

المصادروالمراجع

أبو شريعة، أ. (2018). منحة من الاتحاد الأوروبي الى الأردن. من موقع جريدة الغد https://alghad.com

إبراهيم، ق. (2018) مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر*، 19، 170.

برنامج البحر الأبيض المتوسط 2014_2020 اعتمد من المفوضية الأوروبية عام 2015، التعاون المشترك عبر الحدود ضمن أداة الجوار الأوروبية (ايني).

بوكعومة، م. (2018). العلاقات الأورو متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، 5(1)، 89_92.

بنك ووتش bank watch. (2014). تقرير إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية.

بوابة الجوار الأوروبي. (2017). من الموقع EU Neighbours https://www.euneighbours.eu › policy

البنك الدولي. (2004_2021). من الموقع https://www.worldbank.org

تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام 2014. بروكسل. 2015.

تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2004_2010 حتى اخر اصدار للعام 2019.

توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. (2005). *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تركيا*، 26(1)،26.

حروري، س. (2012). سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية. *مجلة المفكر، الجزائر*، 7(8)، 352.

الحمد، ج. (2016). سياسة الجوار الأوروبي واولويات علاقات الاتحاد مع الأردن. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، 20(75)، 130.

روكويل، س. (2006). *مراجعة لحقوق الانسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل _ تعميم حقوق الانسان ام اخمادها بصفة انتقائية؟*. الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الانسان (EMHRN).

الروسان، م. (2020). الرؤية السياسية والأمنية والثقافية الأوروبية والعربية للشراكة الأورو متوسطية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 21.

زيدان، ر. (2019). مفوض سياسة الجوار الأوروبي: الأردن زاوية أساسية في استقرار المنطقة. من موقع جريدة الغد https://alghad.com

شبلي، س. (2016) سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد. عمانل، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
الصديق، م. (2021). سياسة الجوار الأوروبي: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي: دراسة جيوبوليتيكة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 22(1).
عدالة، ج. (2014). تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المنطقة. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 19، 324.
غرفة تجارة عمان. (2004_2020). *تقارير سنوية لأداء الاقتصاد الأردني*. الأردن.
غرفة تجارة عمان. (2019). *التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني لعام 2018_ إدارة السياسات والدراسات الاقتصادية_ وحدة الدراسات والرصد الاقتصادي*. الأردن.
قناوي، ع. (2020). الاثار الاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوروبية_ العربية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر*، 10.
اللاوندي، س. (2015). *العلاقات الأورو متوسطية: من مأزق برشلونة الى انتحار المتوسط*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
منظمة العفو الدولية. (2018). *التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية_ وثيقة احكام الإعدام وما نفذ من احكام في 2017*.
المفوضية الأوروبية. (2007). *تقرير حول إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة*. بروكسل.
المفوضية الأوروبية. (2015). *تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق _ مراجعة السياسة الأوروبية للجوار*. بروكسل.
مفوضية الاتحاد الأوروبي. (2009). *وثيقة عمل لهيئة المفوضية الأوروبية_تعزيز التمويل الفعال من اجل البيئة في المناطق المشمولة بعملية توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبية*. بروكسل.
المشاقبة، أ. (2023). *الدولة الأردنية _التاريخ والسياسة 1921_2021*. عمان: الآن للنشر.
المبيضين، م. (2012). *الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة*. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
نوفل، أ. (2022). الإصلاح في الأردن_ الإنجازات والفرص. *مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط* ، 98، 74.
نسيمة، ط. (2012). سياسة الجوار الأوروبي وأثرها في دول جنوب المتوسط. *مجلة المفكر ، الجزائر*، 8، 220.
وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (التشريعات المقترحة _ النتائج والتوصيات)، أيلول/ سبتمبر 2021.
يوسف، ح. (2019). الظاهرة الانعزالية في المنطقة الأوروبية. *مجلة علمية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الحسين بن طلال للبحوث*، 4، 178-181.

REFERENCES

Ann-Kristin, J. (2010). Perspectives on the Jordan – EU political dialogue. *Centre for European Research, University of Gothenburg, Centre for Middle Eastern Studies, Lund University, Sweden*.

Commission implementing decision of (17.12.2021) on the financing of the individual measure in favour of the Hashemite Kingdom of Jordan for 2021, Brussels.

Commission implementing decision of 29.11.2019 on the multiannual action programme 2019 and 2020 part I, in favour of the Hashemite Kingdom of Jordan, European Commission, Brussels.

European Union, trade in goods with Jordan, European commission, Brussels, 2022.

Edzard, W., & Ron, B. (2012). Overview of the European Neighbourhood Policy: Its History, Structure, and Implemented Policy Measures, University Faculty.

EU – Jordan Partnership Priorities (2016_2018), Council of the European Union, Brussels, 2016, p 5_23.

European neighborhood and partnership instrument _ Jordan 2007_2013, national indicative programme 2007_2010.

European neighborhood Policy _ Jordan, Brussels, 23 April 2009.

European Neighbourhood and Partnership Instrument _ Jordan _ National Indicative Programme 2011-2013,

European Neighbourhood Policy - South international trade in goods statistics**,** December 2019.

Frank, B. (2016). Financing small and medium projects in the Jordanian neighborhood, The Economics Department of the European Investment Bank.

Freedom in the world - The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties - Releases from 2001 to 2020, Freedom House, New York.

Global Peace index _ Measuring peace in A Complex world, Institute for Economics & Peace, Releases from 2008 to 2020, Sydney.

Implementation of the European Neighbourhood Policy in Jordan Progress in 2014 and recommendations for actions, European Commission, Brussels, 25.3.2015.

Implementing the European Neighborhood Policy in the 2009 Progress Report Jordan _Taking stock of the European Neighbourhood Policy (ENP), European Commission, Brussels, 12/05/2010.

oint staff working document, Report on EU – Jordan relations in the in the framework of the revised European Neighbourhood policy (2018_2019), European commission, Brussels, 15_10_2019.

joint staff working document_ Implementation of the European Neighbourhood Policy Statistics 2014, European commission, Brussels, 2015.

Laura, D. (2017). *The European Union and conflict prevention in Jordan.* Civil Society Dialogue Network.

Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020 _ Single Support Framework for EU support to Jordan (2017-2020), European Commission.

REPORT: JORDAN Monitoring of the ENP Progress report 2014, Soldier.

Resolution of the European Parliament and Council (European Union) 33/2020 of 15 January 2020 on providing more total financial assistance to the Hashemite Kingdom of Jordan, The Official Gazette of the European Union, Strasbourg, 17_1_2020.

revised European Neighbourhood policy (2018_2019), EUROPEAN COMMISSION, Brussels, 15_10_2019.

Sari, A. (2012). The European Neighborhood Policy: The Case of Egypt, Jordan, Lebanon, Occupied Palestine, and Tunisia. *International Social Research Journal*, 5(22), 241_242.

Statement of Estimation of The European Union for the Financial Year 2018, Preparation of the 2018 Draft Budget, 2017 published by European Union Commission.

Staff Working Document _ Implementation of the European Neighbourhood Policy in 2013 Regional report: A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean Partners. European Commission, 27 March 2014.

The Economist Intelligence Unit's Democracy index. (2006_2020).
http://www.eiu.com/Handlers/WhitepaperHandler.ashx?fi=Democracy_Index.

Title 1, Article 8, Treaty on European Union, **Official Journal of the European Union**, 2010/C 83/01, 30.3.2010.

Transparency International Corruption Perceptions Index. Transparency International Report (2001_2021). http://www.transparency.org/cpi/results.

World Press Freedom Index (2002_2021) Reporters without Borders. https://rsf.org/index2019/data/index2019_en.pdf